

تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي:

دراسة تحليلية للفترة من 2014-2019

م. محمد ابراهيم تايه
جامعة ديالى

م. فراس علي محمد
جامعة ديالى

م. عامر رشيد عنيد
جامعة ديالى

Ameralmsoodi11@gmail.com

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.17>

تاريخ قبول النشر 2021/7/26

تاريخ استلام البحث 2021/5/16

المستخلص

للتأمين دور كبير في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها في المجالات المختلفة مما يسهم في تمويل خطط التنمية، وفي الحفاظ على الممتلكات ووسائل الإنتاج ونشر وتطوير وسائل الوقاية من الحوادث والحد من وقوعها وتقليل الخسائر الناتجة عنها. ولكي تحافظ الشركة على أدائها يستوجب عليها الأهتمام بمراقبة أدائها المالي، من خلال تقييمه باستمرار، بأستخدام طرق متعددة من أبرزها التحليل المالي وبمختلف أساليبه وأدواته. هدف البحث إلى تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية العامة بأستخدام التحليل المالي العمودي والأفقي للفترة الممتدة من (2014-2019) ومن خلال نتائج التحليل توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان من أبرزها وجود انخفاض ملحوظ في نسبة إيرادات العملية التأمينية للأعوام (2014-2019) يقابله ارتفاع في نسبة مصاريف العملية التأمينية، ضرورة مراجعة مراكز كلف العملية التأمينية للوقوف على أسباب الزيادة الحاصلة فيها.
الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، التحليل الرأسي، التحليل الأفقي.



مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص – ج1) أيلول / 2021
الصفحات: 291-308

Evaluate the financial performance of the national insurance company on using analysis vertical and horizontal applied research

Abstract

Insurance plays a major role in economic development by mobilizing savings and investing in various fields, which contributes to the financing of development plans, the preservation of property and the means of production, the dissemination and development of means to prevent accidents, reduce their occurrence and reduce the resulting losses. In order to maintain its performance, the company is required to monitor its financial performance through its continuous evaluation using several methods, most notably financial analysis and its various methods and tools. The objective of the research is to evaluate the financial performance of the National Insurance Company by using vertical and horizontal financial analysis for the period 2014-2019. The results of the analysis led to a number of conclusions and recommendations. A rise in the proportion of expenses of the insurance process, the need to review the centers of the cost of the insurance process to find out the reasons for the increase in them.

Key Words: performance evaluation, vertical analysis, horizontal analysis.

المقدمة:

يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وبذلك يعد الدرع الواقعي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية مما يتطلب من هذه الشركات درجة عالية من الكفاءة المالية، ولذلك تكتسب عمليات التحليل المالي أهمية كبيرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وتتعاظم أهميتها بوجه خاص في شركات التأمين، وترجع الأهمية القصوى للتحليل المالي في هذه المجال إلى طبيعة أعمال شركات التأمين والتي تتيح لها الحصول على أموال طائلة تمثل حقوقاً لأصحاب الودائع وحملة الوثائق، إذ لا ترجع أهمية التحليل المالي إلى الدور الذي يقوم به كأداة لتقييم الأداء والحكم على كفاءة الإدارة فحسب، بل ترجع إلى ضرورته في عمليات التخطيط المالي، استخدم الباحثان أسلوب التحليل المالي العمودي والأفقي لتقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية العامة للمدة من (2014-2019) كأحد أساليب التحليل المالي، نأمل أن يكون البحث من الإسهامات المتواضعة التي هدفت لتعميق المنهج النظري والتطبيقي لمفهوم التحليل المالي في المنظمات الخدمية العراقية، ولذلك تضمن البحث أربعة مباحث لغرض تحقيق الهدف منه، إذ صيغت هيكلته وفق الترتيب الآتي:

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات سابقة:

أولاً: منهجية البحث:

1. مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث باعتماد شركة التأمين الوطنية في تقييم أدائها المالي والمتمثل بمقارنة أنشطتها المالية لسنتين فقط وبشكل إجمالي دون الأخذ بالأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. وهذا ما تم ملاحظته من خلال الاطلاع على التقارير السنوية المنشورة.

2. هدف البحث:

أ. إن الهدف الأساسي للبحث هو أظهار المركز المالي للشركة بصورة أكثر واقعية، باستخدام أسلوب التحليل الأفقي والعمودي لتقييم أداء شركة التأمين.
ب. بيان الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية وأثرها في نتيجة المركز المالي.
ت. تقديم أسلوب يساعد على تصنيف شركات التأمين من حيث الأداء المالي وسلامة المراكز المالية والتنبؤ بالأزمات المالية التي قد تواجهها مستقبلاً.

3. أهمية البحث:

أ. يمثل قطاع التأمين جزءاً كبيراً وهاماً من القطاع الاقتصادي، بل وهو القطاع الضامن لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن تعرض إحدى شركات التأمين للازمات المالية يكون له آثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
ب. إن التحليل المالي لأداء شركات التأمين يفيد العديد من الأطراف كالمؤمن عليهم، هيئات الإشراف والرقابة على التأمين، المستثمرين الحاليين والمرقبين، إدارة شركات التأمين.

ت. أهمية التحليل المالي لشركات التأمين للتنبؤ بمقدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها والتنبؤ أيضاً بمدى سلامة المراكز المالية لهذه الشركات.

4. فرضية البحث:

إن استخدام التحليل العمودي والأفقي لسلسلة زمنية أكبر يعطي نتائج وصورة حقيقية أكثر دقة لأداء الشركة المالي وتبرز الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية.

5. منهج البحث:

اعتمد البحث الأسلوب العلمي للتحليل المالي (الرأسي والأفقي) في تناول مشكلة البحث وإثبات فرضيته.

6. حدود البحث:

أ. الحدود الزمنية: امتدت من (2020/12/1) لغاية (2021/3/1). مدة تحليل البحث. أما مدة تحليل البيانات للشركة المبحوثة التي أختيرت من واقع السجلات والتقارير للسنوات (2014-2019).
ب. الحدود المكانية: شركة التأمين الوطنية العامة.

7. موقع إجراء البحث ومبررات الاختيار:

تم اختيار شركة التأمين الوطنية العامة ميدانياً لإجراء البحث لعدة أسباب أهمها:
أ. تمثل الشركة المبحوثة الشركة الأولى لممارستها وتغطيتها لمختلف أنواع التأمينات.
ب. بحث موضوع التقييم كأحد قرارات الإدارة المالية، لارتباطه بالكثير من القرارات المالية والتي من أبرزها قدرة الشركة على مواجهة الأخطار والمحافظة على مركزها المالي.

8. عينة البحث:

تمثلت بالسلسلة الزمنية لتحليل البيانات والمتمثلة بالتحليل الميزانية العمومية وكشف الدخل للشركة المبحوثة التي أختيرت من واقع السجلات والتقارير للسنوات (2014-2019).

9. أدوات البحث:

تم جمع البيانات والمعلومات بالاعتماد على الوسائل الآتية:
أ. الجانب النظري: المراجع العلمية، واستخدام شبكة المعلومات (Internet) وذات العلاقة بموضوع البحث.
ب. الجانب العملي: تم الاعتماد على عدد من الوسائل في جمع بيانات ومعلومات الجانب العملي منها:

- المقابلات والملاحظة من خلال المعاشية في فترة التطبيق في الشركة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة كشف الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

ثانياً: دراسات سابقة:

1. دراسة (عمار، 1998) الاتجاهات الحديثة لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين: نموذج كمي هدفت الدراسة إلى تحديد نموذج كمي لقياس الملاءة المالي لشركات التأمين وفقاً للاتجاهات الحديثة المتماشية مع المعايير الدولية لشركات التأمين العاملة في مجال التأمينات العامة، ويساعد على تصنيف الشركات والتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها مستقبلاً، وذلك بالاعتماد على بيانات السوق المصري خلال الفترة من 1987/86 وحتى 1996/95. وقد تناولت الدراسة تطبيق كل من مؤشرات التقييم النمطية المستخدمة في التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين في السوق المصري وعددها اثني عشر مؤشراً، وكذلك المؤشرات النمطية المستخدمة في السوق الأمريكي وعددها ثمانية مؤشرات، وذلك على فروع تأمينات الممتلكات والمسؤولية لشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص وعددها ستة شركات، وقد تم تحديد عدد مؤشرات التقييم التي تقع داخل المدى النمطي أو المدى المقبول وتلك التي تقع خارج المدى. وقد تم استخدام أسلوب تحليل التمايز (متميز: A، مستقر: B، غير مستقر: C)، وذلك لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وتحديد أفضل المؤشرات لقياس استقرار الوضع المالي لشركات التأمين.

2. دراسة (سليمان، 2006) استخدام التحليل العنقودي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردني

ركزت الدراسة على الشركات العاملة في السوق الأردني وهي: شركات التأمين المشتركة وعددها (18) شركة، شركات التأمينات العامة وعددها (7) شركات. وتم استبعاد الشركة التي تمارس تأمينات الحياة وقد استخدمت الدراسة (16) مؤشراً مالياً، وتم تقسيمها هذه المؤشرات إلى أربعة مجموعات تعبر كل مجموعة عن جانب من جوانب الأداء بالشركة وهي: مؤشرات لقياس السيولة، مؤشرات لقياس الربحية النشاط، مؤشرات لقياس ربحية الاستثمار، مؤشرات لقياس المخصصات الفنية، وذلك خلال الفترة من (2001) وحتى (2005)، وتم عن طريق استخدام أسلوب التحليل العنقودي تصنيف شركات التأمين محل الدراسة إلى مجموعتين (القوية - الضعيفة) بناءً على المؤشرات المالية موضوع البحث.

3. دراسة (حسين، 2006) تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقاً للاتجاهات الحديثة: دراسة مقارنة

ركزت الدراسة على الشركات العاملة في السوق المصري التي تمارس التأمينات العامة، وقد استخدمت الدراسة (21) مؤشراً مالياً، وذلك خلال الفترة من (2000) وحتى (2001)، وقد بينت الدراسة كيفية حساب كل مؤشر وحدوده. وقد قامت الدراسة بتقييم أداء شركات التأمين المباشر من خلال:

أ. مقارنة المتوسط لنسب تقييم الأداء بين الشركات ودراسة التباين في هذه النسب عن فترة الدراسة.
ب. إجراء اختبار للفروق بين متوسط النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات باستخدام توزيع (ت).
ت. تحديد العلاقة بين النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات من خلال حساب الارتباط بين نسب الشركات ونسب إجمالي الشركات.

المبحث الثاني: التأطير النظري:

يعرض هذا المبحث مفهوم الأداء المالي وأهدافه ومقومات التحليل المالي في صناعة التأمين ومن ثم التعرف على أساليب التحليل المالي.

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

قبل التعرف على الأداء المالي لا بد أن نوضح ونبين مفهوم الأداء بشكل عام بوصف بأنه قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، واستخدام الوسائل والطرائق المناسبة من أجل بلوغ تلك الأهداف، والأستغلال الأمثل للموارد المتاحة المالية والبشرية، وبالشكل الأفضل وعدم الهدر والضياع والإسراف للموارد، وكذلك تطوير البرامج والأساليب، بما يتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي قد تحدث من أجل البقاء والاستمرارية للمنظمة (العبيبي، 2013: 28-29).

أما (عبدالقادر وأخرون، 2012: 251) يعرفون الأداء المالي أحد مفاهيم أداء العمل إذ أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة، الأداء المالي أيضاً وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدامها للوصول آلية من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة.

أما الأداء المالي وعلى مستوى صناعة التأمين فإنه يمثل قدرة شركة التأمين على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادر ها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تحقيق أرباح (دبابش وقديري، 2013: 7).

ثانياً: مقومات تحليل الأداء المالي في صناعة التأمين:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للوحدة الاقتصادية وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في الوحدة الاقتصادية وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على الوحدة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل، فضلاً عن العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، فضلاً عن تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب (www.B7OOTH.com).

لذلك يعرف التحليل المالي بأنه "دراسة القوائم في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكتملة بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب رياضية وإحصائية، وذلك بغرض إبراز الارتباطات التي ترتبط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو عدة فترات زمنية (سبع، 1972: 15).

كما عرف التحليل المالي على إنه "تجزئة الحقائق الرقمية والإحصائية إلى مفرداتها الأصلية ثم التعرف على علاقة كل جزء بالمجموع وبقية الأجزاء ومحاولة الاستدلال بذلك على بعض التصرفات الماضية والتكهن بالاتجاهات المقبلة (الكعبي، 1990: 2).

و عرف أيضاً بأنه "فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لوحدة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة لفترات مقبلة (حسبو، 1979: 5).

ويهتم التحليل المالي بدراسة القوائم المالية التي غالباً ما تكون في ظل مجموعة من البيانات الإضافية الكاملة المحاسبية وغير المحاسبية - بعد تبويبها بالشكل الملائم واستخدام أساليب متعددة محاسبية وغير محاسبية - رياضية وإحصائية (الحسني، 1993: 61).

وتعد القوائم المالية بمثابة جهاز القيادة للوحدة الاقتصادية فهي تعد تقديراً عن الانجاز الإداري وتصديقاً على نجاح أو فشل الإدارة وتنطوي أيضاً على إشارات تحذيرية عن الصعوبات والمعوقات المتوقعة وحتى يتمكن القارئ من قراءة القوائم المالية ينبغي أن يكون متفهماً لإمكانياتها أو ما تنطوي عليه من معايير للتعرف على معنى البيانات التي توصلها ويستلزم الأمر أيضاً إن يتقن طريقة عمل النظام المحاسبي ومغزى العلاقات المالية المختلفة حتى يمكن من تفسير البيانات التي تظهر في القوائم المالية (ميجس وميجس، 1988: 117). فتشير المعلومات الأساسية في القوائم المالية إلى طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية، فالوحدات الاقتصادية تسعى للحصول على مصادر تمويلها عن طريق المستثمرين، الذين يتخذون قرارات استثمارهم في الوحدات الاقتصادية من خلال الاطلاع على قوائمها المالية التي تعدها لمعرفة طبيعة نشاطها، فتحليل القوائم المالية يمثل الطريقة التي من خلالها يحصل مستخدمو هذه القوائم على معلومات تساعدهم في الإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بالوحدة الاقتصادية (Penman, 2001: 2).

وبما أن القوائم المالية تتضمن معلومات تاريخية عن المركز المالي وحسابات التشغيل والأنشطة التمويلية والاستثمارية للوحدة الاقتصادية، وهذه المعلومات تهم متخذي القرارات في دراسة وتفسير أحداث الماضي القريب، إذ أن قراءة القوائم المالية بشكل مجرد وسطي لا يعطي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الجيدة والرشيده، فعليه لا بد من إجراء التحليل والدراسة الدقيقة لهذه القوائم سعياً وراء الحصول على معلومات أفضل، إذ أن قيمة الكثير من الأرقام تتضح عندما يتم مقارنتها مع أرقام مماثلة لسنوات سابقة أو وحدات اقتصادية أخرى ذات نشاط مماثل، إذ تبرز العلاقات الهامة لهذه الأرقام وبذلك الحصول على معلومات هامة ودقيقة (الكبيسي، 2006: 43). وبناءً على ذلك تعد القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه، ففي الوقت الذي تعد فيه مخرجات النظام المحاسبي نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعد بداية الطريق في عملية التحليل المالي أي إنها مدخلات هذا الفرع من فروع المعرفة ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتفسيرها لنتائج أعمالها، وعليه فإن سلامة العمل المحاسبي وإجراءاته الدقيقة وسلامة تطبيقها للمبادئ المحاسبية وفروضها يؤثر على صحة القوائم والتقارير ودقتها ومن ثم على نتائج التحليل المالي (الحسني، 1993: 6). أما عمل المحلل المالي فإنه يقوم بدراسة التاريخ المالي للوحدة الاقتصادية محلاً قوائمها المالية وبياناتها الإحصائية بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة في هيكلها المالي مستخدماً في ذلك أساليب وطرائق التحليل المالي جميعاً (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ديوان الرقابة المالية، 1989) ويحتاج المحلل المالي لانجاز تحليله أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف، المعلومات المتوفرة، ونطاق التحليل. لذا فإن اختيار الأداة يعد أساس نجاح التحليل فإذا كان يهدف إلى تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية فإنه ينبغي على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة، في حين إذا كان الهدف من

التحليل دراسة قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية فإنه ينبغي عليه اللجوء إلى نسب التدفقات النقدية وتحليل قائمة التدفقات... الخ (خنفر والمطارنة، 2006: 93) وتمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات يتم عن طريقها تقييم الوضع المالي للشركة والتي تتألف أساساً من: (Higgins,2001:6)

1. الميزانية العمومية.

2. قائمة الدخل.

3. قائمة التدفقات النقدية.

مما تقدم نرى أن التحليل المالي يعد دراسة تحليلية انتقادية تفصيلية للقوائم المالية، وبما تتضمنه من المعلومات الملائمة والمفيدة المرتبطة على نحو مباشر وغير مباشر بالوحدة الاقتصادية، بما يتوفر من وسائل وأدوات التحليل المالي التي تسهم مساهمة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط، فضلاً عن تقويم الوحدة الاقتصادية تقويماً شاملاً أو جزئياً.

ثالثاً: الأدوات المالية المستعملة لتحليل الأداء:

يعرف (محمد وآخرون، 2000: 38) أدوات تحليل الأداء بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط شركات التأمين ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي. ويوضحها (النعيمي والتميمي، 2008: 45) كما يأتي:

1. أدوات التحليل المالي النوعية:

يعتمد المحلل المالي وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي، هذه الأدوات كونها توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للشركات بشكل عام لشركة التأمين بشكل خاص والحصول على معلومات هي الأخرى نوعية تكشف مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي لشركة التأمين. ويمكن تمييز الأدوات النوعية للتحليل المالي بالأساليب الآتية:

أ. تحليل التغير والاتجاه ومثل هذا الأسلوب يحدد الأهمية النسبية لمساهمة كل مكون من مكونات القوائم المالية واتجاهاتها، ويعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية والمحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل.

ب. تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها، وهي من أدوات مالية تقيس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول والخصوم وحق الملكية.

ت. تحليل كشف التدفقات النقدية ويوضح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات شركة التأمين من جانب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن في هذه التدفقات، من جانب آخر.

2. تحليل التغير والاتجاه (Analysis of Change and Trend):

يقوم أسلوب تحليل التغير والاتجاه على إجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع شركات تأمين مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس شركة التأمين أو بين عناصر القائمة الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع قوائم المركز المالي أو قوائم الدخل بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناءً على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم

دراستها لمعرفة أسبابها وأثارها على الوضع المالي لشركة التأمين. ويأخذ هذا الأسلوب اتجاهين هما التحليل الراسي والتحليل الأفقي: (أبو زيد، 2009: 102)

أ. التحليل الراسي (العمودي) (Vertical Analysis):

يتم التحليل العمودي يتم استخدام البند الأساسي في القوائم المالية كبنود أو قيمة أساس، والبنود الأخرى في القوائم المالية يتم مقارنتها معه (Siegel,2006:243)، أي يرتكز فعل هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفيين، وهذا يعني أن إجمالي الأصول (الموجودات) والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساوياً إلى (100%) الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي لشركة التأمين من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر (النعيمة والتيمي، 2008: 46).

ويتميز هذا النوع من التحليل بالآتي: (الزعيبي، 2011: 224-225)

1. يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحدة.
2. يقتصر كل تحليل على فترة مالية واحدة.
3. يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة، التي يجري عليها التحليل.
4. يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة، التي يجري عليها التحليل.
5. يهتم بتحليل نسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.

ب. التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):

هو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين، وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية Horizontal Relation بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو بنود أو فقرات قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصان (الزبيدي، 2011: 64).

يطلق عليه في بعض الأحيان بتحليل الاتجاهات ويقصد به وتحديد اتجاهات التغيرات في عناصر القوائم المالية من سنة إلى أخرى في صورة زيادة أو نقصان (GIBSON,2009:178). وقد جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل، ولعل هذا ما أكسب هذا التحليل صفة الديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه ساكن وتبدو أهمية تحليل الاتجاهات للقوائم بالتحليل المالي في مساعدته في دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية للشركة عن عدد من الفترات وبيان اتجاه كل بند من بنود القوائم بالزيادة أو بالنقص ثم تفسير أسباب ذلك والاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ القرار المناسب.

إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس التي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة، وسنة الأساس هذه عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة السنوات المئوي تحليلها ويجري مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى (خنفر والمطارنة، 2006: 104) ويمكن تحديد الاتجاهات بدقة أكبر غالباً ما يتم إعداد قوائم مقارنة على فترات أطول نسبياً من (5 إلى 10) سنوات بدلاً من المقارنة بين السنة الحالية والسنة السابقة فقط (299)

وذلك حتى يمكن معرفة الاتجاه العام الحقيقي للتغير في عناصر القوائم المالية (حسين، 2006: 262). ويتم التحليل الأفقي بأخذ أكثر من قائمة مالية سواء أكانت قائمة مركز مالي أو قائمة دخل غيرها، ثم يتم مقارنة كل بند من البنود من فترة محاسبية لأخرى بهدف استخراج التغيرات وهذه التغيرات يمكن أخذها بالأرقام المطلقة أو بالنسب المئوية، أما في التحليل العمودي كما بينا، فإنه يتم تحويل كل بنود القائمة المالية إلى نسب مئوية فيمكن مقارنة هذه النسب من سنة لأخرى لمعرفة اتجاهات التغيرات وتعزيز الايجابية منها ومعالجة السلبية (نور وآخرون، 2005: 317).

ولقد انتشر هذا النوع من التحليل لبساطته وسهولة فهمه من القارئ العادي للتقارير المالية فضل عن بيان توجيه نظر المحلل المالي إلى دراسة أسباب الزيادة والانخفاض في بنود القوائم المالية (تركي، 1995: 108). ويتميز التحليل الأفقي: (الزغبي، 2000: 227)

1. يحتاج هذا التحليل إلى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل.
2. يحتاج هذا التحليل إلى فترات زمنية طويلة تزيد على ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية.
3. يقدم هذا النوع تحليل الاتجاه للعناصر التي سيجري عليها التحليل الذي يأخذ أحد الاحتمالات التالية، أما اتجاه العنصر نحو الزيادة أو اتجاه العنصر نحو النقصان أو اتجاه العنصر متذبذب أو اتجاه العنصر ثابت.
4. يقدم هذا التحليل الاستقراء والتنبؤ لاتجاه هذه العناصر فسنين أي المستقبل على اتجاهاتها في الماضية.
5. يقدم تقييم انجازات ونشاطات المنظمة على ضوء اتجاهات عناصرها.
6. يقدم تقيماً لنجاح سياسات المنشأة في تحقيق أهدافها.

رابعاً: تحليل النسب (Ratios Analysis):

تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تفيد في تفسير محتويات القوائم المالية وتحليلها ومساعدة المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم من المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتقوم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسبة مئوية أو عدد من المرات (معدل الدورات) (Reilly & Brown:2010:266). والنسب المالية ما هي إلا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقة بين البيانات المحاسبية ينبغي اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام، إن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية، ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء (Kieso,2000:12). وتستمد أهمية التحليل بالنسب المالية في قدرته على قياس استخدام إدارة الوحدة الاقتصادية للأموال المتاحة بالشكل الأفضل وتحقيق أفضل أرباح ممكنة والحفاظ على الأموال المستثمرة وتنميتها (نور وآخرون، 2005: 322) فأهمية استخدام التحليل بالنسب المالية يرجع إلى كمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية وقابلية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية على اختلاف إجماعها (Rees,1990:120).

ويشير (نور وآخرون، 2005: 322) إلى أن النسب المالية تتسم بالخصائص الآتية:

1. سهولة استخراج بنودها.
2. ذات دلالة واضحة.

3. يسهل تفسيرها.
4. تساعد في الحكم على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية أو في اتخاذ القرارات.
5. الاستفادة من النسبة وقت الحاجة إليها.
6. أن يسهل تفسير التغير في النسبة وتحديد أسبابها.
7. أن يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسبت من أجله.

رابعاً: آلية تقييم الأداء باستخدام النسب المالية في صناعة التأمين:

إن آلية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالنسب المالية تعني إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، وبمقارنة النسب الخاصة بشركة التأمين مع النسب المتوفرة في صناعة التأمين أو النسب المتعارف عليها (النسب النمطية) لاستطعنا الحكم على النشاط من نواحي عدة.

وكما تتنوع مداخل التحليل المالي تتنوع أساليبه وأدواته ويتوقف نوع الأسلوب المستخدم في التحليل على أغراض المحلل من جهة وكذلك على طبيعة البيانات المتاحة له. وهنا سيعتده الباحثان لإجراء المقارنات على طرق المقارنة الداخلية للقوائم المالية لشركة التأمين الوطنية:

طريقة المقارنة الداخلية للقوائم المالية:

1. المقارنة الداخلية لعدة قوائم مالية:

وتبنى هذه الطريقة على أساس ترتيب الأرقام الواردة في جميع الميزانيات في كشف واحد يظهر الأرقام الممثلة لكل بند من بنود الميزانية بجانب بعضها البعض والتي تمثل عمليات منشأة واحدة وتعتمد هذه الطريقة على الملاحظة الشخصية التي يجريها مستخدم القوائم المالية من خلال مراقبة ومتابعة التغير في تلك الأرقام وهي مجتمعة ووضع التفسيرات المنطقية واكتشاف الاتجاهات الإيجابية، فضلاً عن الانحرافات (الزعي، 2000: 193)

اسم الحساب	2014	2015	2016	2017	2018	2019

الشكل (1) الميزانية العمومية المقارنة للفترة 2014-2019

المصدر: الشكل من إعداد الباحثون.

2. المقارنة الداخلية لقوائم مالية لسنتين متتاليتين:

إذ سيتم إيجاد مقدار التغير في قيمة كل بند من بنود القوائم المالية، وهنا المقصود بالتغير الزيادة أو النقصان على اعتبار إن السنة الأولى سنة الأساس والسنة الثانية سنة القياس، بعد ذلك يتم إيجاد نسبة هذا التغير وحسب القانون الآتي: (عثمان، 2013: 168)

حجم التغير = قيمة البند للسنة الحالية - قيمة البند للسنة السابقة.....(1)

نسبة التغير

مقدار التغير = $\frac{\text{حجم التغير}}{\text{القيمة في سنة الأساس}} \times 100\%$(2)

القيمة في سنة الأساس

اسم الحساب	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير

الشكل (2) الميزانية العمومية المقارنة للفترة 2014-2015

المصدر: الشكل من إعداد الباحثون.

3. المقارنة الداخلية النسبية للميزانيات العمومية:

وهي عبارة عن استخراج نسبة كل بند من بنود الميزانية من القيمة الكلية للميزانية وكما يأتي: (الشماع، 1992: 133)

قيمة البند

$$\text{مقدار التغير} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{المبلغ الكلي للميزانية}} \times 100\% \dots\dots\dots (3)$$

وتظهر أهمية هذه القائمة من خلال إظهارها للأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية، فضلاً عن الكشف عن ما يطرأ على هذه الأهمية من تطور من سنة إلى أخرى.

اسم الحساب	2018	النسبية	2019	النسبية
مفردات الميزانية العمومية الخاصة بالموجودات المتداولة والثابتة				
مجموع الموجودات		%100		%100
مفردات الميزانية العمومية الخاصة بالمطلوبات وحقوق الملكية				
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		%100		%100

الشكل (3)

الميزانية العمومية المقارنة النسبية لسنة 2018-2019

المصدر: الشكل من إعداد الباحثون.

المبحث الثالث: الجانب العملي:

أولاً: المقارنة الداخلية:

سيتناول الباحثان في هذا المبحث المقارنة الداخلية للقوائم المالية باستخدام التحليل العمودي والأفقي لشركة التأمين الوطنية للمدة (2014- 2019)، إذ سيتم الاعتماد على ثلاثة أنواع من طرق المقارنة الداخلية وهي:

1. المقارنة الداخلية لقوائم مالية متتالية:

الجدول (1) الميزانية العمومية المقارنة لشركة التأمين الوطنية للفترة (2014-2019)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

الحساب	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
الموجودات المتداولة						
النقود	36343032	45168950	48503880	51774847	89626618	54186186
الاستثمارات	47032006	63736093	69160741	76549123	64462336	90110636
مدينون	14235567	27421356	31912577	46079061	43901207	39559108
الموجودات الثابتة	13717	17108	34939	31251	34899	28198
مجموع الموجودات	97624323	136343509	149712137	174434284	198025061	183884127
المطلوبات وحقوق الملكية						
المطلوبات المتداولة						
الدائنون	24555017	29078479	31548674	28882643	41421336	43035501
حقوق الملكية						
رأس المال	15000000	15000000	15000000	15000000	15000000	15000000
الاحتياطيات الفنية	46703813	31840199	38815480	59323050	63366205	41132923
الاحتياطيات الأخرى	11365493	60424829	64247986	71228590	78237519	84715701
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	97624323	136343509	149612137	174434284	198025061	183884127

المصدر: الميزانية العمومية للفترة (2014-2019).

الجدول (2) قائمة الدخل المقارنة لشركة التأمين الوطنية للفترة (2014-2019)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

الحساب	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
الإيرادات						
إيرادات العمليات التأمينية	50722046	76061985	88986391	125897898	12173125	9474790
إيرادات الاستثمار	3888462	4181949	5307843	5289494	8065273	7215030
إيرادات أخرى	17651	62827	410674	12136	26170	635081
مجموع الإيرادات	54678159	80306761	94704908	131199528	20264568	17324891
المصاريف						
مصاريف العمليات التأمينية	33564569	58233273	69009912	101421910	2409132	1201798
الاندثار	503190	363199	343585	407032	43674	36940
مصاريف إدارية	10149802	10769181	10858343	12283501	12283501	12283501
مصاريف أخرى	466544	575597	1725399	2241475	2241475	2241475
مجموع المصاريف	44684106	69941250	81937239	116353918	2452806	1238738
مجموع الفائض	9994053	10365511	12767669	14845609	17811762	16086153

المصدر: قائمة الدخل للفترة من (2014-2019) (المبالغ بالآلاف الدنانير).

الجدولان السابقان (2) و(3) يعتمدان بالدرجة الأساس على الاجتهادات الشخصية المستخدم في القوائم المالية (سواء قائمة الميزانية العمومية أو قائمة الدخل) ويدخل ضمن ذلك مستوى كفاءة المستخدم لهذه القوائم المالية والأسلوب العلمي في تفسير التغيرات الحاصلة سواء بالزيادة أو (303)

النقصان خلال فترة بلغت ستة سنوات، ونعتقد أن هذه الفترة الزمنية كافية لتقييم المركز المالي للشركة. إذ نلاحظ هناك تصاعد في قيم موجودات الشركة هذا من جانب، ومن جانب آخر نلاحظ ارتفاع في قيم المطلوبات. أما قيم حقوق الملكية شهدت زيادة مستمرة فيها وهذا بصورة عامة يدل على متانة مالية للشركة.

2. المقارنة الداخلية لفترتين متتاليتين:

الجدول (3) الميزانية العمومية المقارنة لشركة التأمين الوطنية للفترة (2015-2014)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

الحساب	سنة 2014	سنة 2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الموجودات المتداولة	36343032	45168950	8802918	24.285%
النقود	47032006	63736093	16704087	35.516%
الاستثمارات	14235567	27421356	13185789	92.625%
مدينون	13717	17108	3391	24.721%
الموجودات الثابتة	97624323	136343509	38719186	39.661%
مجموع الموجودات				
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات المتداولة	24555017	29078479	4523462	18.421%
الدائنون				
حقوق الملكية	15000000	15000000	0	0%
رأس المال	46703813	31840199	14863614	31.182%
الاحتياطيات الفنية	11365493	60424829	49059336	431.651%
الاحتياطيات الأخرى	97624323	136343509	38719186	39.661%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية				

المصدر: الميزانية العمومية للفترة (2015-2014).

الجدول (4) قائمة الدخل المقارنة لشركة التأمين الوطنية للفترة (2015-2014)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

الحساب	سنة 2014	سنة 2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الإيرادات	50772046	76061985	25289939	49.810%
إيرادات العمليات التأمينية	3888462	4181949	293487	7.547%
إيرادات الاستثمار	17651	62827	45176	2.559%
إيرادات أخرى	54678159	80306761	25628602	46.871%
مجموع الإيرادات				
المصاريف	33564569	58233273	24668704	73.496%
مصاريف العمليات التأمينية	503190	363199	139991	27.820%
الاندثار	10149802	10769181	619379	6.102%
مصاريف إدارية	466544	575597	109053	23.374%
مصاريف أخرى	44684106	69941250	25257144	56.523%
مجموع المصاريف	9994053	10365511	371458	3.716%
مجموع الفائض				

المصدر: قائمة الدخل للفترة من (2015-2014) (المبالغ بالآلاف الدنانير).

هذا النوع من المقارنة أفضل من سابقتها، إذ أن هناك أهمية واضحة للكثير من المعلومات الإضافية التي تساعد على إعطاء دلالات ومؤشرات للمستخدمين عن المستقبل، إذ نلاحظ زيادة في

حجم النقد بنسبة تغير (24.285%) هذا يشير إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية لدى الشركة، وهناك زيادة في حجم الموجودات الثابتة بنسبة تغير (24.721%)، ويعد مؤشر ايجابي لشركة للوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الغير. ونلاحظ ان ايرادات الشركة ارتفعت بمقدار (46.871%) وبلغت نسبة التغير في نسبة ايرادات العملية التأمينية (49.810%) وكذلك ايرادات الاستثمار بلغت نسبة التغير (7.547%) نتيجة زيادة حجم مبالغ الاستثمار الظاهر ضمن الميزانية العمومية.

3. المقارنة الداخلية النسبية للميزانيات العمومية وقوائم الدخل:

سيتم استخراج نسبة كل بند من بنود الميزانية من القيمة الكلية للميزانية، فضلاً عن الكشف عن ما يطرأ على هذه الأهمية من تغيرات من سنة إلى أخرى، وكذلك قوائم كشف الدخل وكما مبين في الجدولين (5 و6).

الجدول (5) الميزانية العمومية المقارنة النسبية لشركة التأمين الوطنية للفترة (2019-2014)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

نسب سنة 2019	نسب سنة 2018	نسب سنة 2017	نسب سنة 2016	نسب سنة 2015	نسب سنة 2014	الحساب
الموجودات المتداولة						
%29.468	%45.260	%29.682	%32.42	%33.129	%37.227	النقود
%49.004	%32.553	%43.884	%46.227	%46.747	%48.177	الاستثمارات
%21.513	%22.170	%26.416	%21.330	%20.112	%14.582	مدنيون
%0.015	%0.017	%0.018	%0.023	%0.012	%0.014	الموجودات الثابتة
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية						
المطلوبات المتداولة						
23.404%	%20.917	%16.558	%21.087	%21.327	%25.153	الدائنون
حقوق الملكية						
%8.157	%7.575	%8.599	%10.026	%11.002	%15.365	رأس المال
%22.369	%31.999	%34.009	%25.944	%23.353	%47.840	الاحتياطيات الفنية
%46.070	%39.509	%40.834	%42.943	%44.318	%11.642	الاحتياطيات الأخرى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المصدر: الميزانية العمومية للفترة (2019-2014).

الجدول (6) قائمة الدخل المقارنة النسبية لشركة التأمين الوطنية للفترة (2014-2019)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

نسب سنة 2019	نسب سنة 2018	نسب سنة 2017	نسب سنة 2016	نسب سنة 2015	نسب سنة 2014	الحساب
%54.689	%60.072	%95.959	%93.961	%94.714	%92.856	الإيرادات إيرادات العمليات التأمينية
%41.645	%39.799	%4.032	%5.605	%5.208	%7.112	إيرادات الاستثمار
%3.666	%0.129	%0.009	%0.434	%0.078	%0.032	إيرادات أخرى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع الإيرادات
%97.018	%98.219	%87.168	%84.223	%83.260	%75.115	المصاريف مصاريف العمليات التأمينية
-----	-----	%0.350	%0.419	%0.519	%1.126	الاندثار
%2.982	%1.781	%10.557	%13.252	%15.398	%22.715	مصاريف إدارية
-----	-----	%1.925	%2.106	%0.823	%1.044	مصاريف أخرى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع المصاريف
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع الفائض

المصدر: قائمة الدخل للفترة من (2014-2019) (المبالغ بالآلاف الدنانير).

نلاحظ أن هذا النوع من المقارنة يوفر معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية، ففي الجدولين السابقين (5 و 6) تم تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، إذ نلاحظ أن هناك تذبذب بنسبة إيرادات العمليات التأمينية خلال الفترة من سنة 2014 وإلى سنة 2017 والظاهرة بالجدول (6) ثم انخفضت هذه النسبة من (95.959%) لسنة 2017 لتصبح (60.072%) و (54.689%) لسنتي 2018 و 2019 على التوالي وذلك لارتفاع مصاريف العملية التأمينية ومن ضمنها تعويضات التأمين لسنتي 2018 و 2019، إذ بلغت نسبتهما (98.219% و 97.018%) على التوالي. أما من جانب آخر نجد في الجدول (5) نسبة حجم الاستثمارات تشكل النسبة الأكبر من الموجودات المتداولة، إذ بلغت (48.177%، 46.747%، 46.227% و 43.884%) للسنتين من (2014-2017) على التوالي، ثم انخفضت نسبة الاستثمارات لسنة 2018 لتصبح (32.553%) ثم ارتفعت لسنة 2019 لتصبح (49.004%). في حين النقود تشكل نسبة (37.227%، 33.129%، 32.42%، 29.682%، 45.260%، 29.468%) من مجموع الموجودات المتداولة للسنوات من (2014-2019) على التوالي، وهذا مؤشر حول اعتماد الشركة على الاستثمارات أكثر من الاحتفاظ بالنقد هذه المعلومات تحدد الأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات ضمن الموجودات من جهة، فضلاً عن تحديد ما له علاقة بهذا العنصر ضمن قائمة الدخل وهو إيرادات الاستثمارات، إذ كان إيراد الاستثمار خلال سنة 2014 بنسبة (7.112%) ثم انخفض ليصبح بنسب (5.208%، 5.605%)، (4.032%) خلال السنوات من (2015-2017) على التوالي. ثم ارتفع خلال سنة 2018 إلى (39.799%) وارتفع خلال سنة 2019 ليصبح بنسبة (41.645%) وهذا ما تم توضيحه في الجدول (6).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل بأن استخدام التحليل العمودي والتحليل الأفقي وسلسلة زمنية أكبر أعطى نتائج وصورة أكثر دقة عن الأداء المالي للشركة وبين نسبة المساهمة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية في إيرادات الشركة.
2. كشفت نتائج البحث وجود انخفاض ملحوظ في نسبة إيرادات العملية التأمينية للأعوام 2018-2019 يقابله ارتفاع في نسبة مصاريف العملية التأمينية، الأمر الذي ينعكس سلباً على تقييم الأداء المالي للشركة ومركزها التنافسي في السوق.
3. أظهرت النتائج تفاوت بسيط في حجم الاستثمارات والذي يقابله زيادة طردية في إيرادات الاستثمار للأعوام 2018-2019 الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على تقييم الأداء المالي للشركة ومركزها التنافسي في سوق التأمين.
4. كشفت نتائج التحليل وجود زيادة متذبذبة في نسب حساب المدينون الذي يؤثر وجود سياسة ائتمانية متساهلة، الأمر الذي يضعف قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية الطارئة.
5. الزيادة الحاصلة في نسبة حساب المدينون تفوت على الشركة فرصة استثمار هذه المبالغ في أوجه الاستثمار المختلفة.

ثانياً: التوصيات:

1. إن استخدام التحليل العمودي والتحليل الأفقي وسلسلة زمنية أكبر يعطي نتائج وصورة أكثر دقة عن الأداء المالي للشركة ويبين نسبة المساهمة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية في إيرادات الشركة.
2. ضرورة مراجعة مراكز كلف العملية التأمينية للوقوف على أسباب الزيادة الحاصلة فيها.
3. بغية زيادة قدرة الشركة التنافسية وتعزيز مركزها المالي نوصي بزيادة حجم الاستثمارات بصورة مستمرة لكونها تحقق إيرادات عالية.
4. مراجعة السياسات الائتمانية للشركة ورسم سياسة إستراتيجية أكثر فاعلية للاستثمار في الحساب المدينون بصورة خاصة والموجودات المتداولة بصورة عامة بما يزيد من القدرة التنافسية للشركة في سوق التأمين.

المصادر References:

أولاً: المصادر العربية:

أ. السجلات والتقارير السنوية:

1. الحسابات الختامية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2014-2019).
2. السجلات والكشوفات المالية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2014-2019).

ب. الكتب:

3. أبو زيد، محمد المبروك، (2009)، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
4. تركي، محمود إبراهيم عبدالسلام، (1995)، "تحليل التقارير المالية"، الطبعة الثانية، بدون ناشر.
5. حسبو، هشام أحمد، (1979)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
6. الحسني، صادق، (1993)، "التحليل المالي والمحاسبي".
7. حسين، أحمد حسين علي، (2006)، "القوائم المالية المحاسبية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

8. خنفر، مؤيد اضي والمطارنة، غسان فلاح، (2006)، "تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
 9. خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح، (2006)، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
 10. الزعبي، هيثم محمد، (2000)، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر للنشر والتوزيع.
 11. سبع، محمود، (1972)، "تحليل القوائم المالية"، دار نافع للطباعة والنشر.
 12. الشماع، خليل محمد حسن، (1992)، "الإدارة المالية"، الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود، بغداد، العراق.
 13. عثمان، محمد داود، "إدارة وتحليل الائتمان والمخاطر"، دار الفكر، عمان، الأردن.
 14. محمد، منير شاكر وإسماعيل، إسماعيل ونور، عبدالناصر، (2000)، "التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
 15. النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فواد، (2008)، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 16. نور، عبدالناصر إبراهيم وصيام، وليد زكريا والخدائش، حسام الدين مصطفى، (2005)، "أصول المحاسبة المالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- ت. البحوث والدراسات:**
17. الكبيسي، علي كامل رجب، (2006)، "التحليل والمقارنة إجراءً تدقيقياً لترشيد قرار الفاحص الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي للمكلف"، بحث دبلوم عالي في المحاسبة الضريبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1. Charles, Gibson, "Financial Reporting & Analysis", South-Western, Cen gage Learning.
2. Frank, K. Reilly & Keith, Brown, "Analysis Investments & Management of Portfolios", South-western.
3. Higgins, Robert C., (2001), "Analysis for Financial Management", 6th ed., McGraw-Hill High Education.
4. Penman, Stephen H., (2001), "Financial Statement Analysis & Security Valuation", McGraw-Hill High Education.
5. Rees, Bill, (1990), "Financial Analysis", University of Strathelyde.

ثالثاً: الانترنت:

6. www.B7OOTH.com.